الحلقة (١٧)

"هذه الحلقة خاصة بمصطلح الحديث"

القسم الثاني: **خبر الآحاد بالنسبة إلى حال طُرُقهِ من طرق إسناده**، القسم الأول بالنسبة إلى عدد طرقه، والقسم الثاني بالنسبة إلى حال طرقه، فينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١: الصحيح ٢: الحسن ٣: الضعيف

أول من صرح بهذا التقسيم هو الإمام الخطابي، وأما من قبله، فإنهم يقسمون خبر الآحاد بالنسبة إلى حال طرقه إلى **قسمين:**

١: الصحيح ٢: الضعيف

قال الحافظ العراقي في كتابه (التقييد والإيضاح): "لم أرَ من سبق الخطابي إلى تقسيمه المذكور، وإن كان في كلام المتقدمين ذكرُ الحسن -يعني أن وصف الحديث بأنه حسن هذا وجد في كلام المتقدمين، لكن التقسيم الإصطلاحي له والتصريح بتقسيم الحديث إلى ثلاثة أقسام، لم يوجد إلا عند الأمام الخطابي رحمه الله تعالى- قال العراقي: وإن كان في كلام المتقدمين ذكرُ الحسن وهو موجود في كلام الشافعي، والبخاري، والترمذي وجماعة -هؤلاء الأئمة كانوا يذكرون الحسن في حكمهم على الأحاديث، ويقولون بأن هذا حديث حسن كما يقولون صحيح، ويصفون الثالث بأنه ضعيف، ولكن التصريح بالتقسيم أول من بدأ به هو الخطابي- **قال العراقي: ولكن الخطابي نقل هذا التقسيم عن أهل الحديث، وهو إمام ثقة، فتبعه ابن الصلاح على ذلك** -يعني ابن الخطابي قسم الحديث كما قدمنا من صحيح وحسن وضعيف، وقد استنبطه وأخذه من كلام الأئمة المتقدمين أمثال الشافعي والترمذي والبخاري رحمهم الله وتبعه من بعده ممن صنف في مصطلح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، أمثال ابن الصلاح ومن بعده الأئمة الحفاظ-.

١: الحديث الصحيح

"تُنبه": على أننا حينما نتحدث في الحديث الصحيح، إنما نتحدث عن الصحيح مجردا، أي: الصحيح لذاته، أي: الصحيح لإسناده هو، أما الصحيح لغيره أو لعدة عوامل أخرى فذلك له شأن آخر، وهو أي: الصحيح لغيره لا يطلق عليه الصحيح مجردا، وإنما لابد من القيد، **أما إذا قلنا الصحيح، فإنما نريد الأساس الذي هو الحديث الصحيح لذاته.**

تعريف الحديث الصحيح:

لغة: صحيح على وزن فعيل، مثل: سليم وقديم، وهي صيغة مبالغة من الصحة، وهو ضد المكسور والسقيم، وهي ليست صحة مجردةٌ بل زائدةٌ، وإطلاق لفظ الصحيح: هو حقيقة في الأجسام، بخلاف

المعاني؛ فإنه مجاز فيها؛ أي: الصحيح من الناحية اللغوية إذا وصف أي شيء فهو إما أن يكون على سبيل الحقيقة، وإما أن يكون على سبيل المجاز، فإذا كان وصف الصحيح للأجسام والذوات والأمور المرئيات والمحسوسات، فحينئذٍ يكون إطلاق لفظ الصحيح عليه إطلاقا حقيقيا، وأما إذا كان إطلاقه على المعاني؛ فإنه يكون مجازيا، **وفي باب علم الحديث ومصطلحه: فإن إطلاق الصحيح إنما على المعاني فيكون هنا من باب المجاز.**

اصطلاحا: له عدة تعريفات أهمها وأشهرها ثلاثة على حسب تدرج أصحابها وتقدمهم:

تعريف الإمام الخطابي: هو ما اتصل سنده وعُدّلت نقلته، فاشتمل تعريفه على اتصال السند والعدالة.

تعريف ابن الصلاح: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى مُنتهاه، ولا يكون شاذاً ولا مُعَلَلاً.

تعريف الحافظ ابن حجر: هو ما رواه عدل، تام الضبط، متصل السند، غير مُعَلَل ولا شاذ.

أحسن هذه التعريفات: هو آخرها "**تعريف ابن حجر**" مع أنه قريب من تعريف ابن الصلاح، إلا أنه أدق عبارة و أكثر اختصارا، فكل كلمة فيه تحتاج إلى معنى وهي قيد بذاتها، فلا نستطيع حذف أي كلمة منها، أما تعريف الإمام الخطابي فإنه خلا من ثلاثة عناصر أساسية في تعريف الحديث الصحيح، وهي: **١. تمام الضبط ٢. عدم الشذوذ ٣. عدم العلة.**

وهذا التعريف للحديث الصحيح لذاته، أما الحديث الصحيح لغيره له تعريف آخر.

نحتاج لشرح مفردات هذا التعريف المختار، وفي حقيقتها هي الشروط المتفق عليها للحديث الصحيح

تعريف ابن حجر هو:

١: ماروه عدل: العدل هو من الناحية الاصطلاحية وناحية علم الحديث: من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، إذن كي تتحقق العدالة في الراوي لابد من أمرين: **التقوى والمروءة.**

التقوى: فعل المأمورات واجتناب المحظورات.

المروءة: وهي صفة نفسية قائمة في ذات المرءِ تحمله على التحلي بمحاسن الأخلاق وجميل العادات، وهي أمر زائد على التقوى، ويجب على طالب العلم والمحدث بالذات أن يكون متصفا بها، لكي يوصف بالعدالة، وتقبل روايته لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

مخرجات هذا التعريف أي محترزاته:

- : بهذا الاشتراط يخرج من صفة العدل ما في إسناده من عُرف بضعفه في دينه أو مروءته، بالتالي لا يكون عدلا، ولا يكون الحديث الذي يرويه متصف بالصحة.
- : من جُهِلت **عينه**، أي: ذاته أو جهلت **حاله**، أي: صفته، فإنه لا يتحقق فيه الأمران. "هذا القيد الأول في هذه المسألة".

٢- تمام الضبط : وهو كمال الحفظ واليقظة، ومعايير العلماء وموازينهم في هذا الشأن دقيقة جدا، وهي أدق من موازين الذهب والفضة والجواهر، فلا يجب فقط أن يكون حافظا لما يسمعُهُ ويؤديه، بل يجب أن يكون يقظا يعرف مضمون ومراد كل كلمة يقولها، وأيضاً يكون يقظا في روايته لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويكون يقظا في تأديته للآخرين فلا يقبل التلقين من مُلقن، ولا يقبل مفردات تُرمى عليه من تلميذ هنا أو هناك فيضيفها إلى النص.

الضابط: **هو الحافظ اليقظ، غير المغفل، وغير الساهي والشاك، في حال التحمل والأداء.**

والضبط نوعان:

- ✓ : ضبط الصدر: **الذي يحفظ ما سمعه،** بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.
- ✓ : ضبطُ السطر: **ضبط الكتاب،** بأن يصُون كتابه عن تطرق الخلل إليه من حين سمِعَ ما فيه إلى أن يؤديه إلى ما سمِعَهُ منه ممن دونه من تلاميذه من غير زيادة ولا نقصان.

و احترز وخرج بهذا الشرط وهو تمام الضبط، عما في سنده راو مغفل كثير الخطأ في روايته، وإن كان معروفا بالعدالة، فإنه لا يسمى ضابطا.

٣- متصل السند : أن يكون كل راو من رواته قد سمع ممن فوقه من غير واسطة، -فلابد من اتصال السند ويكون هذا بالسماع، بأن يروي التلميذ عن شيخه، ثم بعد ذلك يروي عن هذا التلميذ تلميذه، ويكون قد سمع منه فيروي عنه من غير واسطة، فيكون اتصال السند- **من أوله إلى مُنتهاه حتى يسلم من السقط،** سواء كان إرسالا أو إعضالا أو انقطاعا، أو غير ذلك من المُسميات.

وبهذا القيد يخرج عدد من أنواع الأسانيد منها: المرسل والمنقطع والمعضل والمُدلَس، فإذا لم يتصل الإسناد في أي جزئية من سلسلة إسناده فإنه يعد منقطعاً ويخرج عن مسمى الحديث الصحيح.